الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ11ـــدد

تاريخ الاجتماع: الخميس 05 أكتوبر 2023

جدول الأعمال:

ـ الاستماع إلى:

- ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط،
- رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير.

وذلك حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص **(عدد2023/25) (طلب فيه استعجال النظر).**

الحضور:

- الحاضرون: (14)
- الغائبون: (01)

ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة و42 دقيقة

ساعة اختتام الجلسة: الواحدة بعد الظهر و58 دقيقة

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 05 أكتوبر 2023 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وإلى السيد رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإلى السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي بداية الجلسة، جدّد النواب تأكيدهم على ضرورة تفادي طلب استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض والتعهدات المالية للدولة وتساءلوا عن دواعي طلب استعجال النظر في مشروع هذا القانون خاصة وأن اتفاقية القرض تمّ إبرامها في 02 جوان 2023، وأوصوا بتفادي ذلك قدر الإمكان حتى يتمكن السادة النواب من أخذ الحيز الزمني الكافي في إطار حرص اللجنة لتعميق دراسة مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات القروض والسهر على حسن توجيه واستعمال أموال المجموعة الوطنية.

وقدّم ممثّلا الديوان الوطني للتطهير عرضا حول مراحل انطلاق هذا المشروع منذ سنة 2014 والمتعلق باستغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية والجنوب وإبرام عقود نموذجية على أن يتم في مرحلة نهائية تقييم التجربة والاستخلاص في الأخير إما مواصلة العمل في إطار عقود لزمات أو التوقّف عنها. كما بيّنا أن الديوان احترم كل الإجراءات القانونية في إسناد عقدي اللزمة. وأفادا أن الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وافقا بتاريخ 14 و30 جوان 2021 على مقترح الديوان المتعلق بإسناد عقدي اللزمة لقسطي تونس الشمالية والجنوب وذلك بعد أن تم الانتهاء من تقييم العروض الفنية المقدّمة من طرف العارضين في مرحلة أولى ثم العروض المالية في مرحلة ثانية.

وبيّنا أنه اعتمادا على العروض المالية المقدمة للقسطين، فإن كلفة مشروع اللزمة دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة على امتداد 10 سنوات، ستبلغ حوالي 1812,0 مليون دينار بالأسعار الجارية، وتتوزع مصادر التمويل بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والديوان وصاحب اللزمة.

وأوضحا أن الانعكاس المالي لمشروع اللزمة على التوازنات المالية للديوان كان موضوع جلسة عمل وزارية تم خلالها إقرار جملة من الإجراءات تمثلت في:

- الزيادة في تعريفة معاليم التطهير مع توفير منحة توازن بحوالي 145 مليون دينار خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2026 إضافة إلى عدم المساس بتعريفة قسط الاستهلاك وإنشاء حساب ضمان بنكي يتم تمويله بقيمة مستحقات المستلزم لثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرّة واحدة.

وأن مجلس إدارة الديوان الوطني للتطهير قد صادق على التقرير النهائي لتقييم المُقترحات المالية وتم تبعا لذلك، إعلام المترشحين نية الديوان إسناد عقديْ اللزمة بالنسبة لقسط تونس الشمالية للمجمع الذي يقوده وقسط الجنوب التونسي للمجمع الذي يقوده.

وأثناء النقاش، قدّم مختلف المتدخلون في المشروع معطيات حول الآثار الإيجابية المرتقبة منه والتي تتمثل بالخصوص في إحداث مواطن شغل بالنسبة للقسط الأول والقسط الثاني واعتماد المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة. هذا إضافة إلى ضمان تقديم خدمات بجودة عالية مع المحافظة على نفس كلفة المتر مكعب المعالج.

وثمّن النواب مقاصد وأهداف المشروع الرامية إلى الرّفع من جودة خدمات التطهير من خلال تطوير آليات التصرف في منشآت التطهير وتطوير البنية التحتية والمساهمة في تحسين الوضع البيئي إضافة إلى استغلال المياه المعالجة في عدّة مجالات أخرى بما سينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي للبلاد.

كما استفسر بعض النواب حول كلفة الفارق الزمني بين إعداد الدراسات والقيام بالأشغال باعتبار ارتفاع الأسعار حاليا وعن الانعكاس المالي للاتفاق في صورة وجود إخلالات في تطبيق الالتزامات من قبل الشركات المعنية وعن إمكانية توسيع المشروع ليشمل مناطق غير المعنية بالمشاريع النموذجية.

في حين تساءل البعض الآخر من النواب عن الإجراءات المعتمدة في إبرام عقود اللزمات ومبررات اختيار شركات أجنبية على حساب شركات تونسية ومدى تأثير الشراكة مع شركات أجنبية في استجلاب التقنيات التكنولوجية والخبرات بما يمكّن من تطوير قطاع التطهير وعن الاستراتيجية المستقبلية لعمل الديوان في العشرية القادمة وبرامجه والمشاريع المزمع إنجازها.

كما استوضح أحد النواب عن مدى تقدّم إنجاز بعض المشاريع المتعلقة بخدمات التطهير ومعالجة المياه المستعملة في مختلف الجهات الداخلية.

كما تطرّق النواب إلى عدّة مسائل أخرى تعلقت بأسباب تأخّر إنجاز بعض المشاريع المعطلة في الجهات الداخلية ودور الديوان الوطني للتطهير في الحفاظ على بيئة سليمة وصحية، وأثاروا موضوع المياه الملوثة خاصة في المناطق الساحلية.

وفي ردّهم بخصوص طلب استعجال النظر، بيّن ممثلا وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الأجل المتفق عليه لدخول الاتفاق حيز التنفيذ هو 30 سبتمبر 2023 وبعد استيفاء أجل 120 يوما تمّ التمديد في الأجل إلى موفى ديسمبر 2023.

وأفاد السيد رئيس مدير عام الديوان الوطني للتطهير أنه تم القيام بطلب عروض دولي مفتوح وتمّ اختيار مسدي الخدمات طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل والمتعلقة بنظام اللزمات. وأوضح أن المشاركين سيساهمون في رأس مال شركة تسمى "شركة المشروع" توكل لها مهمة تنفيذ المشروع ويتم مراقبتها ومتابعتها من قبل الديوان في مدى مطابقة الإنجاز للمواصفات وذلك بالاستعانة بمكاتب خبرة فنية، مع العلم وأنه سيتم حل الشركة عند الانتهاء من إنجاز المشروع.

وأضاف أن مخرجات دراسة هذا المشروع تمت سنة 2014 وأسفرت على عرض 8 أقساط على كامل الجمهورية وقد أقر المجلس الوزاري قسطين وهما قسط تونس الشمالية وقسط الجنوب، وأكّد أن المشروع يهدف أساسا إلى تحسين الخدمات المسداة في مجال التطهير خاصة في الجهات المعنية التي تشكو من ضعف جودة الخدمات وتردّي البنية التحتية.

وأوضح أن عقد اللزمة يمتد على 10 سنوات وتخضع إلى تقييم نصف مرحلي وفي صورة ثبوت تحسّن جودة الخدمات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة يمكن مواصلة هذه التجربة، ويتم التخلي عنها في صورة عدم استجابتها للمردودية المطلوبة.

وفي سياق آخر، بيّن أن الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الديوان لا يفي بالغرض المطلوب رغم توسع مجال تدخل الديوان وتزايد عدد محطات التطهير وعدد المدن مما انجر عنه مزيد تشريك القطاع الخاص في استغلال المنشآت العمومية في إطار عقود مناولة.

وأضاف أن شركة المشروع لا يمكن لها أن تتدخل في ضبط التعريفة ومعاليم استخلاص الماء باعتبارها مسألة سيادية لا يمكن لأي طرف التدخل فيها.

وبيّن السيد رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع والقطاع الخاص أن هذه الشراكة تختلف عن العقود المبرمة بالمفهوم التقليدي الذي يقتضي الإنجاز والاستغلال المباشرين من قبل المشترك لأن الاستخلاص يتم من قبل الديوان وهو خيار الدولة في إطار المحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن ويتجسد ذلك من خلال التسعيرة الموظفة على الماء التي تعتبر الأقل سعرا على

المستوى العالمي بما يبرز الحرص على الصبغة الاجتماعية للمشروع مع تحسين الخدمات المقدمة. وبيّن أنه تم اتخاذ قرار الترفيع التدريجي في تكلفة المياه المعالجة قصد الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وعليه فستتحمل الدولة الدعم الموظف على الماء مع الحرص على تحسين جودة الخدمات المسداة.

من جانب آخر أوضح أنه سيتم خلاص شركة المشروع بالدينار التونسي كما أن الشركة تخضع للقانون التونسي وللأداء الضريبي التونسي إضافة إلى أنه سيتم استعمال يد عاملة تونسية وإخضاع التحويلات للبنك المركزي التونسي طبقا لمجلة الصّرف.

وبيّن من جهة أخرى ممثلو الديوان الوطني للتطهير ورئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أن الديوان يُعتبر من أول المؤسسات التي انصهرت في مثل هذه الإجراءات المتعلقة بنظام اللزمات والشراكة بين القطاعين العام والخاص وستعود هذه التجربة بالنفع على كفاءاتنا التونسية، وجدّدوا تأكيدهم أن التجربة المتعلقة بمنح اللزمات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بخصوص الديوان الوطني للتطهير تعتبر نموذجية سيتم مراقبتها وتقييمها.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري